

الحركة الإسلامية في الجزائر وأزمة الديمocrاطية

(دراسة وملف وثائق تاريخي)

إبراهيم البيومي غانم

أمة برس

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٣ - ١٩٩٢ م

الناشر

أمة برس للإعلام والنشر

٤ شارع دجلة - المتفرع من شهاب - المهندسين
الدور الرابع - شقة ٩ - تليفون : ٧٠٨٥٥٦

- ٢ -

البرنامج السياسي

لحركة المجتمع الإسلامي

(حماس)

المحلية

الموضوعية

الواقعية

البرنامج السياسي لحركة المجتمع الإسلامي

(حماس)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن وآله .

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِعِصْمِهِمْ أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيَؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَطْبِعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيِّرَ حُمَّمِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبه الآية: ٧٢) .

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيُسْتَخْلِفُنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذِي أَرْتِصَى لَهُمْ وَلَيُدْلِلُنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْدُونَنِي لَا يُشَرِّكُونَ بِي شَيْئًا﴾ (النور من الآية: ٥٥) .

(مقدمة)

حركة المجتمع الإسلامي امتداد للمسيرة الجهادية والرسالية للشعب الجزائري التي توجت بطرد المستعمر ، ولكنها - للأسف الشديد - صودرت من قبل الأنظمة المتعاقبة على الحكم التي أجهضت تطلعات الأمة النائفة إلى الاستقرار والعزيمة والعيش الرغيد في كنف الإسلام ، وتبنّت المذاهب والمناهج الدخيلة في السياسة والاقتصاد والتقاليف والمجتمع . فلا غرابة أن تكون الحصيلة الإفلات التام ، والشلل العام ، والتبعية المريعة ، والثانية وشروع التزعة الاستهلاكية والآفات الاجتماعية وانسداد الأفق أمام أجيال الاستقلال ، الأمر الذي أفضى إلى انفجار الشارع في ٥ أكتوبر ١٩٨٨ تعبيراً عن استيائه ورفضه للسياسة الجائرة .

وحركة «حماس» كانت سباقة إلى رفض المسار التغريبي منذ منتصف السبعينيات من خلال مواقفها الجريئة ولا سيما موقفها من دستور ١٩٧٦ ، كما أسهمت على غرار حركات الأخرى في حمل النظام على نبذ الأحادية والتوجه إلى الانفتاح السياسي وإقرار التعددية الحزبية .

وحركة المجتمع لا تطرح نفسها بديلاً عن المجتمع لأنها من صميمه ، عنه انبعاثت ويشاركته تتحرك ومن أجله تسعى ، وتعتبر التنوع الجغرافي وللغوى والسياسي والفقهي ، إذا كان في نطاق الإسلام ، والثوابت سنة كونية وظاهرة صحية تثير الحياة وتبعث الحيوية في المجتمع من خلال الشورى والمحوار والمنافسة التزوية ، وتلاقي الأفكار ، والنقد البناء .

- ١ - صياغة دستور يحدد هوية الأمة وتوجهاتها الرئيسية ، وطبيعة النظام على ضوء الإسلام عقيدته وشرعيته ومنهاجه في الحياة .
- ٢ - نظام حكم إسلامي يقوم على الشورى والمساواة والعدل والحرية .
- ٣ - ضمان الحرفيات العامة والفردية التي تشمل :
 - الحرفيات الأساسية والسياسية .
 - حرية الضمير والتفكير والتعبير والنشر والصحافة .
 - حرية التنقل في الداخل والخارج .
 - حرية إنشاء الأحزاب والجمعيات والنقابات وتسخير المظاهرات السلمية على أن لا تستغل هذه الحرفيات في تقويض أركان المجتمع ، أو التأمر على الأمة أو المساس بثوابتها أو إشاعة الفاحشة بين أفرادها .
 - حفظ الدين ، النفس ، العقل ، العرض ، المال .
 - فلا يجوز التعذيب الجسدي أو المعنوي أو انتهاك كرامة الإنسان بأي شكل من الأشكال .
 - ولا يجوز الاعتقال أو الحبس أو تفتيش البيوت أو التجسس بجميع أشكاله إلا في الحالات الخاصة جداً وياذن قضائي .
 - الناس سواسية أمام القانون والقضاء والفرص وحق العمل والتملك .
- ٤ - الارتقاء بالمنافسة السياسية إلى مستوى يحقق المصلحة الوطنية وصناعة الحضارة في ظل الأخلاق النبيلة .
- ٥ - توزيع اختصاصات المجلس الدستوري وتعزيزه بالفقهاء .
- ٦ - العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية وإلغاء النظم ، والقوانين المخالفة لنصوصها ومقداصها تدريجياً .
- ٧ - الأخذ بمبدأ فصل السلطات ونبذ تركيزها في شخص أو هيئة منعاً للاستبداد وطلب الاستقرار ، واعتماد منهجية التداول على السلطة .
- ٨ - دعم استقلالية القضاء وتوفير الحماية للقضاء وتسهيل إجراءات التقاضي على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها .

وتهدف حركة المجتمع الإسلامي إلى استئناف الحياة الإسلامية المعطلة في شتى مجالات الحياة عقيدة وشريعة ، دنيا ودينا ، علمًا وحضارة ، وتحقيق الحل الإسلامي لكافة المشاكل والمعضلات من خلال :

- ١ - قراءة تجديدية للإسلام بعين العصر ، واجتهد جماعي معتصم بالشرع كتاباً وسنة وموصول بالسلف الصالح ، ومنتقى للصالح من مذكور التاريخ ومتفتح على التراث الإنساني والإنجازات التكنولوجية والفتוחات العلمية الحديثة .
- ٢ - منهجية تراعي سنن التغيير ، وتعتمد المرحلية والموضوعية والواقعية ومبدأ الشورى قراطية^(١) وتنظر حركة المجتمع الإسلامي إلى مرحلة ما بعد الاستقلال نظرة موضوعية تبني إيجابيتها وإنجازاتها الشعبية ، وتستدرك على القصور السريع والأخطاء الجسيمة التي تورطت فيها الأنظمة التي تعاقبت على الحكم والتي تحملها فيما يلي :

 - ١ - تبني مناهج ومذاهب مستوردة تتنافي وعقيدة الأمة وقيمها .
 - ٢ - الانفراد بالحكم وغياب الشورى والحوار والشفافية .
 - ٣ - صارع الأجنحة داخل النظام على حساب الاستقرار والتنمية والمصالح العليا للأمة .
 - ٤ - غياب القدوة الصالحة واعتماد مقاييس الجهة والولاء للأشخاص بدل الصلاح والأمانة والكفاءة في إسناد المسؤوليات .
 - ٥ - فقدان الثقة بين الشعب والحكام بسبب الأحادية والاستبداد والاحتلال واستغلال النفوذ لقضاء المأرب الشخصية والجهوية والحزبية .
 - ٦ - الفشل الذريع للنظام الاستراكي في الصناعة والزراعة والثقافة .
 - ٧ - اعتماد منظومة تربوية وثقافية تجاهلت قيم الشعب الحضارية وأمجاده وجهاده المبارك ، سخرت لخدمة النظام بدل المشروع الحضاري ، فكانت الحصيلة تشوهات وتناقضات في عقلية الجزائري المسلم وسلوكه ، وكرست روح الانهزامية والتبعية ، وحالت دون ظهور الشخصية الحضارية السوية القادرة على الإبداع التميز ورفع التحدى .

النظام الدستوري السياسي :

تهدف حركة المجتمع الإسلامي « حماس » إلى :

(١) انفرد حماس بهذا المصطلح في محاولة منها للمزج بين الشورى والديمقراطية . (الأصلية والمعاصرة) . ولكنها كانت محاولة قليلة التوفيق .

الاقتصاد :

- القطاع الصناعي :
- ١ - تجسيد أوسع لمؤسساتنا الإنتاجية .
 - ٢ - ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية والتقليدية .
 - ٣ - تعبئة كل الموارد المالية والبشرية المحلية في هذا الاتجاه .
 - ٤ - توسيع وتدعيم القاعدة الصناعية بالاعتماد على المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين الخواص بالدرجة الأولى .

قطاع النقل :

- ١ - تطوير قطاع السكك الحديدية .
- ٢ - ربط شمال الصحراء بالهضاب العليا عبر السكك الحديدية .
- ٣ - تحسين نوعية خدمات النقل .
- ٤ - تشبيب النقل الحضري وتطويره باستخدام شبكات المترو في المدن الكبرى .
- ٥ - استخدام هذا القطاع لإيجاد مناصب شغل جديدة .
- ٦ - توسيع شبكة النقل في الأرياف والبادى .

قطاع البريد والمواصلات :

- ١ - تطوير الخدمات العمومية في قطاع البريد والهاتف وتعديمه في كل أنحاء الوطن .

قطاع المحروقات :

- ١ - تطوير الصناعات التحويلية .
- ٢ - الدفع عن التشمين المناسب للنفط والغاز .
- ٣ - دعم موقفنا الداعي إلى سعر معقول للنفط داخل الأوبك .
- ٤ - الدفع عن مبدأ (التأثير) INDEXATION بين أسعار المادة الأولية وأسعار المواد المصنعة ونصف المصنعة .
- ٥ - دفع العمل على تطوير جهود الاستكشاف للتقليل من تكاليف الإنتاج .

الماجم والتعدين :

- ١ - مسح دقيق للثروات المنجمية وتشجيع البحث والتنقيب في هذا المجال .
- ٢ - تطوير صناعة التعدين واستغلال هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني .

إن النظام الاقتصادي الذي طبق خلال ثلاثة عقود من الزمن على الأمة الجزائرية تميز ببنية اقتصادية هيكلية وسوء في التخطيط والتسيير والتوزيع ، وبالتبني الكلية للخارج ، وبتضخم كبير وإنتجية ضعيفة رغم وجود الاحتياطات الضخمة . نجم عن هذه السياسة ارتفاع نسبة البطالة وتضخم أثر على القدرة الشرائية للمواطن بحيث لم يتكيف جيداً مع محيط اقتصادي دولي ، تميزه رغبة البلدان المصدرة في الهيمنة والمناورات النقدية التي تميز بها هذه البلدان .

إن هذا النظام أدى إلى انخفاض الصادرات وتقليله وانخفاض الإنتاج الوطني الخام ، وظهور عجز الميزانية التي كانت تعتمد على مداخيل المحروقات لتغطية هذا العجز متفاوتاً عن القطاعات الأخرى مثل : الزراعة والصناعات التحويلية والصناعات التكميلية .

إن حركة المجتمع الإسلامي «حماس» تولى أهمية كبيرة للحياة الاقتصادية وتعمل على إيجاد بديل اقتصادي يهتم بالإسلام ويسعى للتحرر من التبعية ويسد حاجيات المجتمع وتطوير إمكاناته ومؤسساته بما يحفظ كرامة المواطن .

القطاع الزراعي :

إعطاء الأهمية القصوى لهذا القطاع وذلك به :

- ١ - توسيع المساحات الفلاحية .
- ٢ - استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والجنوب .
- ٣ - تشجيع المبادرات الفردية عن طريق تسهيل الحصول على الملكية العقارية وتسوية وضعية المستفيددين من الثروة الزراعية .
- ٤ - تزويد اليد العاملة الشابة بإمكانيات زراعية عصرية .
- ٥ - تشجيع كل مبادرات الصيد البحري وتربيه الماشي والدواجن .
- ٦ - مكافحة التصحر بتطبيق برنامج تنموي خاص بالمناطق الصحراوية . يعتمد على تشجيع الإسكان الريفي والتهيئة العمرانية وتطوير غرس النباتات الملائمة للمناخ الصحراوى .

قطاع الرى :

- ١ - تشجيع الاستثمار في مجال المشاريع المائية .
- ٢ - البحث عن موارد جديدة للمياه واستغلال الموجود منها برشادة .
- ٣ - تجديد الموارد المائية لتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب .

قطاع التوزيع :

- ١ - تطوير شبكة التوزيع على أساس عادل متوازن .
- ٢ - تنظيم الوظيفة التجارية .
- ٣ - إنعاش قطاع التوزيع بالمستثمرين الخواص وتشجيعهم .

القطاع الإداري :

- ١ - اتباع سياسة رشيدة للتقشف في مجال النفقات الإدارية .
- ٢ - تدعيم إجراءات اختيار الرجال للوظيفة الإدارية على أساس الكفاءة والأمانة .
- ٣ - تطهير ميزانية الدولة من الاعتمادات المالية غير الموضوعية .
- ٤ - إعطاء الأولوية للنفقات ذات الطابع الانساجي .

مجال الديون الخارجية :

- ١ - دراسة هيكلة الديون تجاه الدولة الدائنة لنا .
- ٢ - اتباع أسلوب المفاوضات مع كل دولة على حدة .
- ٣ - استغلال الأموال الموجودة لدى الجالية الجزائرية بالخارج عن طريق إحداث إجراءات فنية جديدة كالاستثمار بالمشاركة أو المضاربة .
- ٤ - التقليل من الاستدانة من الخارج وتجنب القروض القصيرة المدى .

مجال القروض والمالية :

- ١ - إحداث سياسة نقدية ومصرفية متوازنة لحماية العملة المحلية .
- ٢ - إحداث مؤسسات ادخار محلية تتکفل بتجمیع المدخرات وتوظیف الأموال على هدی الشريعة الإسلامية .
- ٣ - مراجعة المنظومة الجنائية والضرائية على ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية .

المهيئة العقارية :

- ١ - التکفل بالتوازن الجھوی عن طریق المدن الداخلية .
- ٢ - دفع الاستثمارات في المناطق المحرومة والمعزولة .
- ٣ - إعادة النظر في الجانب القانوني والتخطيطي لهذا الجانب على نحو يحفظ الأراضی الزراعية .

قطاع التشغيل :

- ١ - العمل على حماية التشغيل الموجود .
- ٢ - البحث عن سوق عمل جديدة في المناطق الأكثر تضرراً .
- ٣ - دفع المشاريع المنشئة لمناصب شغل جديدة لاسيما قطاع الفلاحة والبناء .
- ٤ - تشجيع المبادرات الفردية لاسيما المنشئة لمناصب الشغل .
-
- ٥ - تطهير التمهين وعصرنته وربطه بالاقتصاد الوطني .

البحث العلمي والتنمية التكنولوجية :

- تهدف سياسة الحركة في البحث العلمي والتنمية التكنولوجية إلى تحقيق :
- ١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية للبلاد وكتنا تميم المواد البشرية .
 - ٢ - الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والمياه .
 - ٣ - تلبية حاجيات المواطنين الصحية .
 - ٤ - الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية .
 - ٥ - حفظ الأمن الوطني .
 - ٦ - التنويع في أنظمة الطاقة .
 - ٧ - إحياء التراث الإسلامي في المجال العلمي .

وسعيا لتحقيق هذه الأهداف تتخذ حركة المجتمع الإسلامي التدابير التالية :

- ١ - مساهمة البحث العلمي في إنجاح مشاريع التنمية الشاملة للبلاد .
- ٢ - تطوير برامج التعليم الجامعي .
- ٣ - تأسيس مؤسسة رسمية ومركزية تهتم بالبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا .
- ٤ - توفير الظروف المشجعة على عودة الكفاءات المهاجرة وتحسين وضعية الإطار الجزائري على العموم .
- ٥ - تشجيع سياسات التعاون والتنسيق بين الدول العربية والإسلامية في ميدان العلوم والتنمية التكنولوجية .
- ٦ - إقامة المؤتمرات واللتقيات العلمية المتخصصة والاحتکاك بعلماء الدول المقدمة .

- ٧ - المشاركة في المؤسسات العلمية والانخراط في الجمعيات العلمية والدولية .
- ٨ - التخطيط السليم للبعثات العلمية في الخارج والمتابعة الجادة لها أثناء وبعد الدراسة .
- ٩ - التنسيق بين القطاع الصناعي والقطاع العلمي .
- ١٠ - تخصيص ميزانية مرتفعة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية .
- ١١ - إنشاء صندوق مالي خاص بتمويل البحث تشارك فيه المؤسسات الصناعية والدولة والخواص .
- ١٢ - مساهمة الأوقاف الخيرية في خدمة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية .
- ١٣ - إلغاء الضرائب على قطاع البحث العلمي .
- ١٤ - تشجيع الباحثين مادياً ومعنوياً وتوفير شروط البحث العلمي .
- التربيـة والـتـعـلـيم :**
- المنظومة التربوية المطبقة في المراحل السابقة تحمل مسؤولية كبرى في الإفرازات الاجتماعية الشاذة عند الشباب ، وتأخذ السياسة التربوية في حركة المجتمع الإسلامي على عاتقها مسؤولية التصحيف والاستدراك من خلال المقترنات التالية :
- ١ - إلزامية ومجانية التعليم .
 - ٢ - التركيز في البرامج على بناء الشخصية الإسلامية بناءً متكاملاً .
 - ٣ - الربط بين التعليم والمجتمع لتكوين المواطن الصالح المنسجم مع مجتمعه وقيمه .
 - ٤ - التوسيع في التعليم الجامعي وتجيئه نحو تلبية حاجيات المجتمع .
 - ٥ - الحرص على تأهيل المعلم للقيام بدوره الاجتماعي والتربوي والتعليمي ، وتحديد مواصفات يختار على أساسها المعلم .
 - ٦ - تكريم المعلمين والأساتذة وإعادة الاعتبار لهم مادياً ومعنوياً .
 - ٧ - تحقيق الموازنة بين التعليم والشغل منعاً للتسلب المدرسي وحفظاً للجهود .
 - ٨ - توسيع الطاقة الاستيعابية للتعليم التقني .
 - ٩ - اعتماد سياسة واضحة في التوجيه المدرسي تراعي القدرات الفردية وتلبى حاجيات المجتمع .
 - ١٠ - الحرص على توفير الإمكانيات المادية لإنجاح السياسة التربوية والعلمية .

الـشـاب :

- ١١ - اعتماد اللغة العربية في كل أطوار التعليم ويسير عملية تعریف العلوم التكنولوجية والطبية والافتتاح على اللغات الأجنبية .
- ١٢ - جعل « تيفينا غ » مادة تخصصية في التعليم العالي .
- الـنـظـام الـاجـتمـاعـي :**
- الـصـحة :**
- ١ - الحفاظ على الطب المجاني لمن يستحقه .
 - ٢ - التركيز على الرقابة والتربية الصحية على كل المستويات .
 - ٣ - تعميم العلاج وتسهيل الوصول إليه .
 - ٤ - إيجاد برنامج صحي وطني يضمن تحسين :
 - نوعية تسيير الموارد البشرية والمادية .
 - نوعية العلاج .
 - تكوين الإطارات الصحية .
 - ٥ - إقامة سياسة للدواء تضمن توفيره كماً وكيفاً بأقل التكاليف .
 - ٦ - تحفيز ودعم البحث العلمي في المجال الصحي .
 - ٧ - إيجاد نصوص قانونية وشرعية طبية تماشى والثوابت الوطنية .
 - ٨ - تدعيم القطاع الصحي الخاص قانونياً ومادياً حتى يشارك بأكثر فعالية في التنمية الصحية .
 - ٩ - الحث على التصنيع في الميدان الطبي والشبه طبي والصيدلاني مع إيجاد تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين .
 - ١٠ - إعطاء الفرصة وتشجيع الإطار الجزائري في الميدان الصحي للเคลيق من التبعية الأجنبية .
 - ١١ - إعطاء عناية خاصة للمعوقين وذوى العاهات بفتح مراكز صحية متخصصة ، توفير الأجهزة الطبية .
 - ١٢ - إيلاؤهم الرعاية الاجتماعية الخاصة ، وإدماجهم في الحياة العامة وعالم الشغل .

إن حركة المجتمع الإسلامي تولي الشباب عناية خاصة وتعتبره كثراً مثراً للوطن وبناء البلاد

المرأة :

- ١ - إثراء قانون الأسرة بما يسابر تطور المجتمع في إطار قيمه وأصالته .
- ٢ - تحرير المرأة من العادات البالية التي لاقت إلى الإسلام بصلة ولا سبباً حرمانها من الميراث .
- ٣ - فتح المجال أمامها لتقديم بوليفيتها الرسالية إلى جانب الرجل .
- ٤ - تأهيلها علمياً وثقافياً بما يلائم فطرتها .
- ٥ - رفع منحة الزوجة في البيت .
- ٦ - توسيع مساهمة المرأة في الحياة العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- ٧ - تيسير الزواج للقضاء على ظاهرة العنوسية .
- ٨ - مراجعة القوانين المحفزة لحقوق المرأة .

السكن :

- ١ - تخفيف إجراءات الترقية العقارية .
- ٢ - توفير مواد البناء وتشجيع المبادرات الفردية .
- ٣ - تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع البناء ومواده .
- ٤ - المساهمة الفعالة لجمع المؤسسات الاقتصادية في معالجة مشكلة السكن بمساعدة العمال على امتلاك سكن عائلي .
- ٥ - إنشاء صندوق وطني للإسكان لدعم الفئات ذات الدخل المحدود .
- ٦ - العناية بالطابع الإسلامي للعمارة .
- ٧ - توفير الظروف المناسبة لحصول كل عائلة على مسكن خاص .

محو الأمية :

خطورة الأمية في مجتمع يطمح للتقدم والتحضر يستدعي وضع خطة فعالة لمحاربة الأمية والقضاء عليها في سنوات محددة تعتمد على :

- ١ - وضع برنامج علمي محدد لمحو الأمية من طرف مختصين .
- ٢ - فتح المجال للمساجد والجمعيات والمؤسسات الاقتصادية للمساهمة في تنفيذ برنامج محو الأمية .

وتشييدها ، وهي تسعى من خلال برامجها للاهتمام بهذه الفئة فكرياً وثقافياً ونفسياً وبدنياً من خلال توفير هيكل التأثير والاستقبال والتكرير والتمهين والتشغيل والترفيه . ومن جملة ما تراث الحركة لهذه الشريحة من المجتمع :

في مجال الطفولة :

١ - في مجال النشاط الثقافي والتكرير :

- رسم سياسة هادفة للمراكم الثقافية وتطوير دور الثقافة ومختلف الهيكل الثقافية من مسرح وسينما وتشجيع المبادرات والابتكارات الشبابية في جميع الميادين ومن غير ديمقراطية^(١) .
- توفير مراكز التكوين والتمهين وتطويرها وجعلها تستجيب إلى متطلبات التنمية الاقتصادية .
- إدماج الشباب في المجال الزراعي وتشجيعه ودعمه مادياً ومعنوياً .

مجال الرياضة :

- دعم الرياضة الشبابية مادياً ومعنوياً .
- رسم سياسة وطنية واضحة وهادفة للرياضة تتعلق من فلسفة دور الرياضة في المنافسة على الغير . وفي التنمية وفي غرسها للقيم الوطنية .
- الاهتمام بالمنشآت والمؤسسات الرياضية وتطويرها والعمل على ضمان استمرارية المكونين والمدربيين .
- إفساح المجال للرياضة النسوية بعيداً عن التصورات الغربية وفي إطار القيم العليا .
- ترسیخ الرياضة البدنية في البرامج المدرسية .

التشغيل :

- إفساح المجال للأعمال الحرمة والمبادرة الشخصية .
- توفير شروط العمل للشباب .
- غرس فكرة أن العمل عبادة وحق وواجب .
- ربط الشباب بالأرض وخدمتها .

(١) هكذا في الأصل ! ويقصد بها الدعاية الفارغة .

إن حركة المجتمع الإسلامي «حماس» تؤدي وظائفها الإعلامية لتحقيق الأهداف المرسومة من خلال تسخير مختلف الوسائل التقنية .

الثقافة :

- إعداد برنامج ثقافي شامل ومتكمال يهتمي بالإسلام .
- بعث روح الإبداع والابتكار في الأمة وتشجيع الآداب والفنون وتفجير الطاقات والمواهب التي ترعرع بها الأمة .
- مسح شامل للتراث الثقافي واتخاذ التدابير الكفيلة بحفظه من النهب والإلحاد والإهمال ، وإحياء النافع منه .
- تشجيع الثقافات الشعبية واعتبارها رافداً من روافد الشخصية الوطنية .
- الاهتمام بالأمازيغية تاريخياً وثقافة ولغة ولهجات وفنوناً .
- تكثيف النشاطات الثقافية مع البلدان العربية والإسلامية والافتتاح على الثقافات الأخرى بما فيها الثقافة الإفريقية .

الجيش والشئون العسكرية :

إن أهمية الجيش الأمنية والتنموية تقتضي من حركة المجتمع الإسلامي أن توليه الأهمية الكبرى حتى يؤدي دوره بشكل جيد ، على اعتبار أنه سليل جيش التحرير الوطني ولذلك نرى :

- ١ - إبعاد الجيش عن الصراعات الخزالية والجهوية .
- ٢ - تقوية الجيش وتنظيمه وتطوير قدراته القتالية والتقنية لحماية الوطن والدفاع عن مقدسات الأمة .
- ٣ - الاستفادة من إمكانيات الجيش في التنمية الوطنية الشاملة .
- ٤ - الاهتمام بالصناعات العسكرية تماشياً مع متطلبات العصر .
- ٥ - الاهتمام بالجانب التربوي والديني في إعداد الجيش وإشاعة روح الجهاد والفداء بين أفراده .
- ٦ - دعم الخدمة العسكرية وتقليل مدة خدمتها وتكثيف برامجها بما يناسب تطور المجتمع وطموحاته .
- ٧ - حفظ كرامة الجندي وربطه بماضيه الجهادي خصوصاً جهاد ثورة نوفمبر ١٩٥٤ واحترام رموز بلاده .

٣ - توفير الإمكانيات المادية الازمة وإيجاد مؤسسات متقدمة للتخلص بتطبيق برنامج محور الأمية داخل الأرياف والبدو والرحل .

٤ - مساهمة الوسائل السمعية البصرية في محور الأمية .

٥ - الترخيص للتعليم الحر في القيام بدوره الفعال لمحور الأمية .

السياسة الثقافية والإعلامية :

الثقافة والإعلام تحظيان بالأولوية القصوى في حركة المجتمع الإسلامي باعتبارهما :

١ - المرأة التي تعكس شخصية الأمة في الداخل والخارج ، واللسان الذي يحكى مآثرها وأمجادها ويندو عن حياضها ويبلغ رسالتها .

٢ - الجبهة التي نقل الغرب إليها الصراع بعد أن منى بالهزيمة على الجبهة العسكرية والسياسية .

٣ - القنوات التي استطاع الغرب أن يمرر عبرها مشروعه التغريبي والتجزئي .

الإعلام :

الإعلام في منظور حركة المجتمع الإسلامي «حماس» هو رسالة عقائدية ملتزمة ، تتوكى البحث عن الخبر وإيصاله بصدق ، وهو أداة لتوحيد التصور وتماسك المجتمع وعامل تنشئة ل التربية الأجيال تكوينها ، وتنمية عناصر الخير فيها ، والوحدة وحب العمل وهو منبر للحوار والشاور والتناصح في غير تحرير ولا مراهنة .

والإعلام في نظر «حماس» رسالة مشتركة بين الحاكم والمحكوم ، من حيث الالتزام بالتناصح والنقد البناء ، وهو جدار منيع في وجه العنف الإعلامي المتتنوع الذي يستهدف تحطيم عناصر القوة والوحدة في الأمة . وتهدف السياسة الإعلامية إلى ما يلي :

- تعبيد الإنسان لخالقه وربطه ربطاً وثيقاً .

- تحقيق الحل الإسلامي .

- نشر الإسلام وإيصاله إلى أبعد الحدود .

- إيجاد المواطن الصالح الذي يتحقق به المجتمع الصالح .

- تحسين الفرد من المقاصد «الداخلية والخارجية» .

- الترويج البريء الذي يبني الشخصية ويقصلها ويفجر مكان الخير فيها .

- تشجيع الانتاج السمعي والبصري وتطويره ليترفع إلى مستوى المنافسة العالمية .

السياسة الخارجية :

- ١٦ - محاربة المizer المنصري وثالوث المرض والجهل والفقر في أنحاء العالم .
- ١٧ - السعي لإرساء علاقات دولية مع مختلف الدول شرط أن تكون مبنية على التفاهم والاحترام المتبادل وألا يكون ذلك على حساب الأمة الإسلامية والإنسانية عامة .
- ١٨ - حماية السليم العالمي المرهون بالحفاظ على حقوق الشعب وجعل البحر المتوسط بحيرة آمنة خالية من عوامل التوتر والصراع .
-
- ١٩ - حماية البيئة من التلوث والمحافظة على الطبيعة .
- ٢٠ - محاربة المخدرات والآفات والإجرام وتجارة الرقيق الأبيض .
- ٢١ - منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم تغيير أنظمتها بالقوة .

كلمة خاتمة

وحركة المجتمع الإسلامي «حماس» إذ تضع بين يدي الناخب هذا البرنامج الذي اختارت له شعار ، «الإسلام هو الحل» تقر ابتداءً بالقصیر ، ولكن حسبها أنها اجتهدت في تجسيد الأخطاء التي تورطت فيها الأنظمة السابقة ، ولا غُرو فإن كل تجربة لاتهتمى بشرع الله مآلها الفشل .

وحتى لا تبقى الأمة حقلًا للتجارب الفاشلة وحفظًا للطاقيات وتوفيراً للجهد والأوقات وقياماً بالواجب الذي يملئه الشرع والعقل والواقع ، ووفاء للشهداء الذين جاهدوا من أجل جزائر قوية حررة تعيش في ظلال الإسلام .

تقدّم «حماس» بهذا البرنامج الواضح الولاء لله ولرسوله والمؤمنين ، الذي يهدف إلى إرساء أسس كفيلة بطي المسافة التي تفصل الواقع عن الإسلام ، وإحداث النهضة الإسلامية المشودة التي تحقق دولة الشورى والحرية والعلم والعمل والعدل . ومجتمع الأخوة والرحمة والتسامح والاعتدال ، مرشحة لذلك رجالاً تورث فيهم الصلاح والأمانة والتقوى والكفاية والمصداقية لدى الأمة . وهي تؤمن بأن نجاح هذا البرنامج مررهون بتضافر جهود جميع الجزائريين والجزائريات ، وحركة المجتمع الإسلامي «حماس» تنتظر منك أيها الوفي رداً إيجابياً فكن في الموعد مع مرشحها .

﴿ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ لَهُمَا الآيَة﴾ .

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ الآيَة .

* * *

تعتمد السياسة الخارجية لحركة المجتمع الإسلامي على المحاور التالية :

- ١ - اعتماد الإسلام مصدر السياسة الخارجية .
- ٢ - إحلال الجزائر مكانتها الدولية اللاحقة بها وحماية استقلالها والدفاع عن مصالحها ومصالح رعاياها في العالم .
- ٣ - الاعتماد على مبدأ الاستقلالية في اتخاذ القرار بعيداً عن كل ألوان التبعية والذيلية الحضارية .
- ٤ - الاهتمام بقضايا المسلمين ، والأخوة الإسلامية .
- ٥ - التزام مبدأ الحياد الإيجابي .
- ٦ - الانحياز إلى صف المستضعفين .
- ٧ - الدفاع عن كرامة الإنسان وحرياته وحقوقه في العالم بغض النظر عن لونه أو جنسه أو معتقده .
- ٨ - اعتماد الدبلوماسية المشروعة بمختلف أصنافها ووسائلها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية .
- ٩ - اعتماد المرحلية والواقعية في التعاطي مع القضايا الدولية .
- ١٠ - وضع آليات جديدة وصيغ عملية لوحدة المغرب العربي والعالم العربي ، والعالم الإسلامي .
- ١١ - اعتبار القضية الفلسطينية قضية عربية إسلامية مركزية ومن ثم فإننا نعمل على تحرير فلسطين كاملة وعدم التفريط في أي شبر منها ، ونعمل على دعم اتفاقياتها المباركة .
- ١٢ - مناصرة المسلمين المقهورين والوقف إلى جانبهم من أجل تحرير أوطانهم من نير الاستعمار والاستعباد وكذلك دعم كل القضايا العادلة في العالم .
- ١٣ - الوفاء بالالتزامات الدولية .
- ١٤ - إعادة النظر في بنية التنظيم الدولي الحالي ، والسعى لتحقيق تنظيم دولي جديد مؤسس على قاعدة الاحترام المتبادل ، وحماية حقوق الدول ، وإزالة مظاهر التسلط والإرهاب الدولي .
- ١٥ - الاهتمام بالقارنة الإفريقية ومشاكلها .